الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي
" دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية"
BREXIT
"Study in Reasons and security and economic impacts"

الأستاذ: رامي حميد
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على إشكالية الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي من خلال التطرق لأهم الانعكاسات و التداعيات التي قد تخلّفها عملية الانسحاب على المستويين الأمني والاقتصادي، حيث شكلت بريطانيا الحلقة الأصعب في مجال استكمال البناء الأوروبي سيما على الصعيدين السياسي والأمني من خلال عرقلة المساعي الأوروبية الهادفة لتبني مشاريع وحدوية من شأنها أن تستكمل المسار المؤسّسي الأوروبي وبذلك شكلت أحد أهم المعيقات لتحول الاتحاد الأوروبي لقطب سياسي مثلما هو الحال في الجانب الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، انسحاب بريطانيا، الإتحاد الأوروبي.

Abstract :

This study aims at shedding light on the case of the British withdrawal from the European Union (known as Brexit) by addressing the most important repercussions that may result from the withdrawal process in the security and economic levels. Britain has been always the most difficult part in the completion of European construction, especially in the political and security levels. It has been always the obstacle against the projects of unity and the completion of the European from a political perspective, as has been the case of economy.

Key words: Brexit, security and economic levels, European Union.

مقدمة:

شكلت التهديدات الأمنية في أوروبا الهاجس الأساسي الذي دفع بالأوروبيين نحو تبني مشروع تكاملي ووحدوي يضمن لهم تحقيق الأمن والاستقرار، حيث مثل الاتحاد الأوروبي نموذجا هاما في مجال التكتلات الدولية الرامية لتعزيز التعاون والاندماج الإقليميين ، مما دفع للاعتقاد أن المسار التكاملي الأوروبي سيؤول لا محال في مراحله الأخيرة نحو تشكيل وحدة سياسية فوق قومية.

في السياق ذاته ساهمت الظروف الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تنامي ظاهرة الاندماج والتعاون الدولي حيث سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز مكانته الدولية من خلال التصعيد من وتيرة الاندماج تماشيا مع رغبة جزء مهم من أعضائه في تحقيق مكانة دولية مميزة، لكن في مقابل ذلك تعرض الاتحاد الأوروبي لكثير من المعيقات التي حالت دون استكمال المسار التكاملي ،و تمثلت أهم هذه المعيقات في معارضة جزء من أعضائه لمشروع توحيد السياسات الخارجية والأمنية لدول الاتحاد وتأتي على رأس هذه الدول بريطانيا حيث جاءت خطوة انسحابها توافقا مع عدم دعم أي سياسة أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

بناءا على ذلك يمكن التساؤل عن التداعيات والانعكاسات الأمنية والاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟

المحور الأول: الاتحاد الأوروبي كنموذج لمركب الأمن الإقليمي:

بحكم الانتماء البريطاني للقارة الأوروبية والاتحاد الأوروبي فإنّ الأمن الإقليمي الأوروبي ارتبط بشكل وثيق بالأمن البريطاني حيث أن بريطانيا أثرت لعقود طويلة على التوجه الأمني الأوروبي، ففي هذا

السياق تفرض علينا الدراسة معالجة الفرضية القائمة على إمكانية تأثير الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي على المنظومة الأمنية الإقليمية لأوروبا بوصفها شكلا من أشكال المركبات الأمنية الإقليمية مثلما وصفها المختص في الدراسات الامنية الاستاذ "**باري بوزان**".

لذا و قبل التطرق لأهم الفرضيات التي تطرحها نظرية مركب الأمن الإقليمي يجدر بنا التطرق لبعض التعاريف التي تطرقت لمفهوم الأمن الإقليمي.

أولا: مفهوم الأمن الإقليمي.

يشير مصطلح الأمن الإقليمي إلى:"**سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى للدخول في التنظيم و التعاون العسكري الأمني لدول الإقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة من التنسيق التكامل الأمني والعسكري**"[1]

كما يعني الأمن الإقليمي"**اتفاق عدد محدود من الدول في إطار إقليمي متصل و اوسع من الدولة على مبدأ التعاون في المسائل الأمنية، و بالخصوص منها العسكرية، الناجمة عن التهديدات الخارجية أو الداخلية كالصراعات الداخلية و الحروب الانفصالية**"[2].

على نفس الأساس قامت فكرة الأمن عند الأوروبيين من خلال تشكيل اتحاد يضم عدد من الدول الأوروبية الراغبة في تحقيق امن جماعي مشترك، ويمكن تفسير الأمن عند الأوروبيين من خلال مسيرة الاتحاد الأوروبي، منذ إنشاء **منظمة الفحم والفولاذ** إلى غاية استكمال البناء المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، حيث ركّز في الوهلة الأولى على العامل الاقتصادي في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في أوروبا من خلال دفع عجلة التنمية ،وهذا ما يدل على وجود مقاربة أوروبية خاصة لتحقيق الأمن قائمة على عنصرين أساسين:

1) الاعتماد على مفهوم الأمن الموسع.

2) الاعتماد على المستوى الإقليمي لمعالجة المسائل الأمنية.

ثانيا: الفلسفة الأمنية الأوروبية من خلال مركب الأمن الإقليمي

يشير مفهوم مركب الأمن الإقليمي لما معناه حسب باري بوزان الى: "**مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها ممّا يجعلها من غير الممكن النظر لأمنها واقعيا بمعزل عن أمون الدول الأخرى**"[3].

ان الفكرة المركزية في نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، أنّه مادامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، ومنه فإنّ الاعتماد الأمني المتبادل يتشكّل على أساس القرب الإقليمي على شكل "**مركبات أمنية**".[4]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المستوى الإقليمي وفق نظرة باري بوزان ترتكز بشكل أساسي على المستوى التحليلي الإقليمي للأمن، عوض التركيز على المستوى المحلي القومي أو المستوى العالمي الدولي، لذلك فالدول الأوروبية باتجاهها نحو تبني سياسة أمنية مشتركة مثلما أشارت اليه **معاهدة امستردام** لعام 1997 سعت من أجل بناء تصورات موحدة للأمن انطلاقا من أنّ التهديدات الأمنية الواقعة في الإقليم الأوروبي، و التي تتجلى آثارها وانعكاساتها بشكل أساسي على الدول الأوروبية قبل دول العالم الأخرى، كما تمنح هذه النظرية ميزة خاصة بحيث تسهل معالجة الأزمات الأمنية التي تحدث في الاتحاد الأوروبي بوصف الدول المنتمية للأمن الإقليمي الأوروبي هي أكثر قدرة على إيجاد حلول فعالة لها بحكم التقارب الجغرافي أولا، وبحكم التجانس الثقافي و الحضاري و التاريخي فيما بين دول الاقليم الاوروبي ثانيا.

ففي هذا الصدد قد يشكّل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بوصف هذا الاخير مركبا أمنيا إقليميا مثلت فيه بريطانيا أحد أهم أقطابه، تحديا جديدا لدول الاتحاد الأوروبي لما قد يترتب عن هذا الانسحاب من تهديدات أمنية جديدة ،تفرض على الاتحاد التعامل معها بعيدا عن بريطانيا بما قد يؤثر على فعالية هذه المعاملات الجديدة.

المحور الثاني: طبيعة العلاقة البريطانية الأوربية

أولا: المسار التاريخي لانضمام بريطانيا للاتحاد الأوربي

مثلت الخسائر التي تعرضت لها اوروبا جراء الحرب العالمية الثانية بوصفها كانت مسرحا لها، أكبر محفّز للدول الأوربية لاتخاذ خطوات فعلية نحو تحقيق الوحدة الأوروبية لاجتناب وقوع المزيد من الحروب ضمن الفضاء الجغرافي الأوربي مستقبلا، وهذا ما أيّده "**وينستونتشرشل**" رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، حيث نادى حينها إلى ما أسماه الولايات المتحدة الأوربية أثناء خطابه في **جامعة زيوريخ** السويسرية في 19 أكتوبر 1946.

لم تكن بريطانيا في بداية الأمر متحمسة للانضمام إلى التكتل الأوربي ويعود سبب ذلك لعلاقتها المميزة مع دول **رابطة الكومنولث** وتزامن ذلك مع عدم رغبتها في التنازل عن جزء من سيادتها، لكن في عام 1961 قدمت بريطانيا طلبا للانضمام إلى الجماعة الأوربية حيث رأت ذلك أمرا ضروريا للمحافظة على قوّتها ونفوذها في العالم، سيما بعد أن ثبت تفوّق الجماعة الأوربية على اتحاد التجارة الأوربي الذي أسّسته بريطانيا عام 1960 رفقة ستة دول أوربية أخرى، في بداية الأمر رفضت فرنسا عام 1962 فكرة انضمام بريطانيا لأنّ الرئيس الفرنسي آنذاك "**شارل ديغول** " كان يعتقد أنّ بريطانيا مرتبطة استراتيجيا بالولايات المتحدة الأمريكية مما قد يعزز نفوذ هذه الأخيرة داخل القارة الأوربية[5].

EISSN : 2600 - 6480 ISSN : 2353 – 0294

ابتدءا من عام 1967 قدّمت بريطانيا طلبا آخر للانضمام إلى الجماعة الأوربية إلّا أنّها واجهت كذلك نفس المعارضة من قبل فرنسا ،وهكذا أصبح واضحا أنهّ مع استمرار ديغول على راس القيادة الفرنسية و الاوروبية لن يمكّن بريطانيا من الانضمام إلى هذا التكتّل، وبذهاب **ديغول**عام 1969 حيث خلفه "**جورج بو مبيدو**" هذا الأخير كان اقل حدة في المفاوضات من سابقه ،و بعد مفاوضات طويلة مع رئيس الوزراء البريطاني السابق "**إدواردهيث**" عام 1971، تمخض عنها قبول عضوية بريطانيا في الجماعة الأوربية لتصبح عضوا في الاتحاد الأوربي بصفة رسمية ابتدءا منعام 1973 [6].

ثانيا: الاختلافات الأوربية البريطانية حول المشروع الأمني الأوربي المشترك

مرت عملية تبلور السياسة لأمنية والدفاعية الأوربية بمراحل عدة، ظلت خلالها قضية اختلاف التوجهات الأوربية البريطانية حول الخطوط الرئيسية لهذه السياسة هي العقبة الرئيسة لقيام سياسة أمنية أوربية مشتركة، فلطالما ساورت بريطانيا شكوك حول نجاح مشروع السياسة الأمنية الأوربية المشتركة، حيث سعت منذ البداية إلى تبنّي موقفا معارضا تجاه كل ما يرتبط بقيام منظومة الأمن والدفاع المستقلة أوربيا، و ذلك من خلال رفضها لمحتوى الرسالة التي بعث بها الرئيس الفرنسي السابق آنذاك "**فرنسوا ميتران**" إلى المستشار الألماني السابق "**هلموت كول**" في 19 أفريل 1990 حيث دعاه فيها إلى ضرورة التسريع في وضع سياسة أمنية أوربية مشتركة، وهو ما رفضته رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك" **مارغريت ثاتشر**" حيث اعتبرتها تخدم أساسا المصالح الفرنسية والألمانية .

بقيت بريطانيا منذ ذلك الوقت متمسّكة بموقفها الرافض لفكرة توحيد الامن و الدفاع الأوربي ، وأكّدت على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوربية في إطار الحلف الأطلسي، بما يبقى هذا الاخير أساس الدفاع المشترك ولا يتوجب على المشروع الأمني الأوربي أن ينافسه بل يجب أن يكون تحت قيادته ومكمّلا له[7]،

حيث ترى بريطانيا أنه إذا أظهرت أوربا قدرة جادة على إدارة شؤونها الأمنية، فإن من شان ذلك ان يهدد علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية و قد يؤدي كذلك لانهيار الحلف الأطلسي.

إن الانحياز البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية يعتبره الكثير بأنه أمر طبيعي نظرا للارتباطات التاريخية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بل يمكن أن يقال عنه علاقة فطرية نتيجة الاشتراك في اللغة والمزاج والحضارة ، فمنذ قيام الاتحاد الأوربي من مرحلة السوق الى غاية مرحلة تبني الاتحاد الأوربي وبريطانيا تلعب دورا سلبيا من خلال الحيلولة دون الوصول لتبني سياسة امنية مشتركة من خلال محاولة الانفراد والانعزال تارة أو تعطيل القرار المشترك تارة اخرى[8].

منذ مطلع عام 1998 ترسمت ملامح جديدة على التوجهات البريطانية فيما يخص بناء سياسية أمنية أوربية مشتركة، حيث تحدث" **زبغينيو بريجينسكي**"مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق عن نزعة بريطانية جديدة آنذاك معارضة للأمريكيين، وتجلى ذلك في قمة"**سانمالو**"الفرنسية– البريطانية في ديسمبر عام 1998 ،حيث تحولت بريطانيا من كونها عنصر إعاقة للهوية الأمنية الأوربية لتصبح عامل دفع لها ، و على غير العادة ساندت لأول مرة فكرة امتلاك الاتحاد الأوربي القدرة على العمل المستقل المستند إلى قوات عسكرية فاعلة بهدف الاستجابة للأزمات الدولية وهذا من شأنه أن يقلص اعتماد أوربا على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن نوايا بريطانيا لم تكن حسنة اتجاه بناء سياسة أمنية أوربية مستقلة، واتضح ذلك في العديد من القضايا الدولية وهذا ليس بغريب على دولة يؤكد الخبراء في المجال الاستراتيجي أنها الحليف العسكري الأول و الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا التخبط في المواقف البريطانية دفع بفرنسا التصريح أكثر من مرة بأن بناء سياسة أمنية أوربية قد يتواصل دون بريطانيا إن اقتضى الأمر، وهو ما يؤكّد مدى عمق الخلافات الفرنسية البريطانية حيال سياسة الدفاع و الأمن الأوروبي، مما منح للولايات المتحدة الأمريكية الطمأنينة من خلال تقويض أي

نزعة استقلالية مستقبلية لفرنسا بواسطة حلفاءها الأوروبيين حيث عملت من خلال الحلف الأطلسي لإجهاض كل المحاولات الرامية نحو الوصول إلى دفاع أوربي مستقل عن الحلف الأطلسي[9]

المحور الثالث: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

مثّلت بريطانيا طيلة المسار الاندماجي الأوربي أحد أهم المعيقات الأساسية في عدم بلوغ الاتحاد الأوربي المراحل التي كان يصبو إليها منذ تأسيسه، لذا هناك الكثير من المتابعين للشأن الأوروبي يجزمون أن بريطانيا بانضمامها للسوق الأوربية و من بعدها للاتحاد كان غرضها الأساسي من وراء ذلك هو تعطيل الاندماج الأوروبي أكبر قدر ممكن.

إنّ بريطانيا عبر العصور الطويلة جمعتها علاقات تنافسية وصراعية مع الدول الأوربية أكثر مما جمعتها علاقات تعاون وتكامل، حيث تمثل مرحلة التعاون ضمن الهيئات الأوربية مرحلة شاذة وهذا بإجماع المتابعين للشأن الأوروبي، وما يعزّز هذا الطرح هو وقوف بريطانيا في كثير من الأحيان كمانع دون تبني الاتحاد الأوربي للكثير من القرارات الخارجية و الداخلية و التي كانت من شأنها أن تعزز البنية القانونية و السياسية للاتحاد .

باعتبار ما سبق يمكن إجمال أهم الأسباب التي جعلت بريطانيا تقرر الانسحاب من الاتحاد الأوربي فيما يلي:

أولا: الأسباب التاريخية و الحضارية [10]

اعتبارا أنّ بريطانيا تمثل من الناحية الجغرافية جزيرة منفصلة عن أوروبا فقد عزز ذلك من شعور البريطانيين بضعف انتمائهم الأوربي في مقابل تنامي الشعور بالانتماء الأطلسي بحكم عدة عوامل تاريخية و حضارية أهمها أن بريطانيا الاستعمارية عادة ما كانت تعتمد على القوة البحرية في فرض هيمنتها الدولية و ما يؤكد ذلك أن أغلبية المستعمرات البريطانية السابقة تقع عادة في الأطلسي أو لها واجهات بحرية. و يمكن إجمال أهم الاسباب الاخرى كالتي:

1. إن البريطانيين شديدو الارتباط بهويتهم الأصلية المتعلقة بالثقافة الانجلوساكسونية، حيث يسود نوع من الفخر المبالغ فيه بالانتماء للحضارة البريطانية الأصيلة التي حكمت نصف العالم في مرحلة تاريخية ما، مما يجعل البريطاني في نفس الوقت شديد الارتباط بالتاج البريطاني بسبب عدة عوامل أهمها، عدم اقتران عملية التحول السياسي في بريطانيا بالعنف حيث أنّ الانتقال من النظام الملكي الأوتوقراطي إلى الملكية الدستورية كان بشكل غير عنيف نسبيا بالمقارنة بالتحول الديمقراطي في دول أوربية أخرى على غرار فرنسا وألمانيا الامر الذى عزز من شعبية و رمزية التاج البريطاني ، هذا كله حفز الإبقاء على الهوية الإمبراطورية البريطانية كشعور قومي في مقابل رفض أيّ انصهار بريطاني ضمن وحدة فوق قومية (الاتحاد الأوربي)تفقد بريطانيا هويتها الأصيلة.

2. إن بريطانيا منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي و هي ترفض قضية الاندماج الكلي للدول الأوربية في وحدات قراريه ذات طابع سياسي ، لعدة اعتبارات معروفة أهمها العلاقة الخاصة التي تجمعها بالولايات المتحدة ، حيث أن هذه الأخيرة لا تريد أوروبا موحدة و قوية بما فيه كفاية بحيث تستطيع منافستها دوليا، و كذلك لاعتبارات جيواقتصادية أخرى .

3. إن طبيعة العلاقة التي تجمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة تربطها اعتبارات تاريخية و حضارية جد خاصة ، حيث أن بريطانيا هي المستعمر السابق للولايات المتحدة و أغلبية النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا تنتمي للأصول البريطانية ،كما أن هذه العلاقة تعززت بحكم تدخل الولايات المتحدة أكثر من مرة لإنقاذ بريطانيا بشكل خاص خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، جعل من هذه الأخيرة الشريك و الصديق الأكثر وثوقا في دوائر السياسة الخارجية البريطانية، بل أكثر من ذلك توصف هذه العلاقة بالحميمية عادة .

لقد اتهمت بريطانيا في أكثر من مرة من طرف مؤيدي الاتحاد الأوربي و على رأسهم فرنسا وألمانيا بتعطيل مسار الاندماج الأوروبي، من خلال عدم التوقيع على عدة اتفاقيات مشتركة سواءً في مجال توحيد النقد أو في مجال حركة المهاجرين إليها من غير الأوروبيين، كما أن مواقفها عادة ما كانت متباينة مع المواقف الأوربية اتجاه القضايا والأزمات الإقليمية والعالمية، لذلك جاءت خطوة الانسحاب لتؤكد هذه الفرضية أو كمحصّلة لدور بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي و الذي كان معرقلا أكثر منه محركا لها.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

ساهمت الأزمة المالية العالمية و تراجع الاقتصاد البريطاني خلال العقد المنصرم و ما خلفه ذلك من مشاكل اقتصادية ثقيلة لا زالت تبعاتها حتى الآن ، في تعزيز الشعور لدى البريطانيين أن ارتباط الاقتصاد البريطاني بالاقتصاد الأوروبي و خضوعه للقوانين الأوروبية المجحفة هو من يحول دون تنافسية اقتصادهم بالمقارنة مع الأقطاب الاقتصادية الدولية الصاعدة.

ان فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي في حل المعضلات الهيكلية في الاقتصاديات الأوروبية، كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات 2% ، جعل الدول الاوروبية أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها و هذا تجلى من خلال نتائج الاستفتاء في بريطانيا[11]. و يمكن تلخيص هذا الشعور من خلال الاسباب الاتية:

1. إشكالية ضعف الأداء الاقتصادي الأوروبي حين فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة أو ما يسمى بـ"**الأسواق الطرفية**" في كل من بولندا وقبرص والمجر واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادية نموذجية، مما دفع بأعداد كبيرة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث

2. عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا، بسبب التغطية الاجتماعية والصحية السخية جدا.

3. من جانب آخر يرى البريطانيون أنه من غير المعقول أن يتقاسموا ما حققوه من نمو اقتصادي ورفاهية لعقود من الزمن بفضل تفانيهم في العمل، مع مهاجرين من شرق أوربا أو خارجها معروف عنهم الكسل وقلة المشاركة في عملية النمو.

4. عادة ما كانت بريطانيا ترفض كل أشكال توسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق الأوروبي لأن ذلك من شأنه أن يعزز النفوذ الاقتصادي الألماني المتنامي بوصف هذه الأخيرة الممول الأساسي للاتحاد الأوروبي[12]، في مقابل ذلك يتم تحجيم الدور البريطاني بالإضافة إلى اعتقاد بريطانيا أنّ انضمام هذه الدول للاتحاد من شأنه أن يجلب الكثير من المشاكل إليها، على وجه الخصوص في جانب الهجرة و ما قد تشكله من خطر على البنية الاثنوديمغرافية لبريطانيا ، وكذا في مجال العمالة الرخيصة التي تشكل تهديدا لمصادر عمل البريطانيين.

في السياق ذاته لم تكن بريطانيا متحمسة للعلاقات الأوروبية المتوسطية و لم تشجع مسار برشلونة بخلاف فرنسا وإيطاليا و حتى ألمانيا، بل أكثر من ذلك فهي رفضت كل أشكال التعاون في المجال الاقتصادي و حتى الأمني معها، و تفضل التعامل مع الدول المتوسطية الجنوبية على أساس وحدات منفصلة عن بعضها البعض، وسعت للتعامل مع دول على حساب أخرى على شاكلة مصر و الأردن في حين علاقاتها ضعيفة بالدول المغاربية.

ثالثا: الأسباب السياسية و الأمنية

لقد اجتمعت مجموعة من الاسباب ذات الطابع الامني و السياسي نذكر اهمها:

1. تنامي دور المد القومي البريطاني مع صعود عدة شخصيات وطنية خصوصا في حزب المحافظين وعلى رأسهم رئيسة الوزراء الحالية " **تيريزا ماي** " ، ما عزّز لدى البريطانيين الرغبة في الحصول على

استقلالية أكبر في مجال السياسات الداخلية و الخارجية[13], يرى الكثير من المحللين والمهتمين بالشأن البريطاني ان ذلك تزامن مع رغبة بريطانيا لعب دور إقليمي و دولي مستقل عن أوربا، خصوصا مع إدراكها مؤخرا أن دورها أصبح اقل تأثيرا ضمن المؤسسات الأوربية المشتركة في مقابل تنامي نفوذ و تأثير الزوج الفرونكو–ألماني الذي يسعى لتحجيم الدور البريطاني داخل الاتحاد الأوروبي.

إن استرداد بريطانيا لمكانتها ضمن معادلة ميزان القوى الإقليمي يعزز من قدراتها التأثيرية التي تعتقد أنها فقدتها جراء انخراطها في المسار الاندماجي الأوروبي، خصوصا و أن لها علاقات جد قوية مع دول أطلسية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، بالإضافة لتميزها بعلاقات جد وثيقة مع الدول الأوروبية المحافظة على غرار اسبانيا و ايطاليا و كذلك مع الدول الاسكندينافية، لكن هذا له مخاطر هو تبعاته على التوازنات الجيوسياسية في الإقليم الأوروبي وقد يؤثر بشكل سلبي على طبيعة التوازنات الإقليمية الهشة أساسا، مما قد يبعث التنافس من جديد بين بريطانيا و حلفاءها من جهة و كل من فرنسا و ألمانيا من جهة اخرى و اللتين تقرّبتا بشكل خطير من روسيا مؤخرا، بما يوحي بإمكانية عودة الصراعات القديمة لأوروبا في حالة تصاعد حدة الاختلافات بين المتنافسين، وما الملف النووي الإيراني إلا احد أهم هذه التجليات التي أثبتت مدى اختلاف وجهات النظر الأوروبية البريطانية، هذه الأخيرة دعمت بشكل واضح انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق رغم بقائها هي ضمن هذا الاتفاق مما قد يعرضه للفشل.

2. رغبة البريطانيين في تحصين حدودهم، حيث تجلى ذلك بشكل كبير من خلال عجز المؤسسات الأوروبية الأمنية المشتركة بالكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدءا من العام 2015، في ظل تفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب عديد العواصم الاوربية على غرار كل من بروكسل وباريس[14].

3. المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، فقد استطاع قادة سياسيون في المعسكر المساند لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على الناخبين وخلق فزّاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا

إلى الاتحاد، وتصوير الأمر على أنه يشكل تهديد واضح نحو فتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية[15].

مثلت الأسباب السابقة الذكر مجموعة من الدوافع التي تآلفت فيما بينها لتشكل اللبنة الأساسية التي سارعت في تعجيل تقرير بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ، ومهما يكن من أسباب فإن بريطانيا منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي و هي تستعمل ورقة الانسحاب كآلية للضغط على أعضاء الاتحاد الأوروبي من اجل تعطيل العديد من المشاريع المشتركة.

المحور الرابع: الانعكاسات الاقتصادية للانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوربي

يترتب من خلال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي مجموعة من التبعات ذات الطابع الاقتصادي، ففي هذا السياق يجمع الخبراء الاقتصاديون ان الاتحاد الاوربي سيفقد أحد اهم اقطابه الاقتصادية و الذي كانت يعطي للاتحاد الاوربي تنافسية كبرى على المستوى الدولي لاسيما في المجال الصناعي و التجاري، لذا يمكن اعطاء جملة من الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد الاوربي:

أولا : فقدان الاتحاد لممول أساسي للميزانية الأوربية :

شكلت هذه النقطة أحد أهم نقاط القوة التي طرحها مؤيد وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة بتوفير الالتزامات المالية التي تترتب على بريطانيا نتيجة لبقائها في الاتحاد الأوروبي، إذ أن بريطانيا تنفق ما نسبته 11% من إجمالي الناتج المحلي لها ما يقدر بنحو 200 مليار جنيه إسترليني كتكاليف مباشرة وغير مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الأوروبي وتشمل هذه التكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، التي تقدر بنحو 1.25% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني، حيث بلغ صافي ما دفعته بريطانيا في عام2015 للاتحاد الأوروبي حوالي 8.6 مليار جنيه إسترليني، وهو ما يمثل12% من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

EISSN : 2600 - 6480 ISSN : 2353 – 0294

يتوقع الخبراء أن يؤدي خروج بريطانيا إلى فقدان الاتحاد الأوربي جزء مهم من ميزانيته الموجهة لدعم سواءا المؤسسات الأوربية المشتركة أو النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية للاتحاد بالأخص في مجال الخدمات الصحية التي تعاني ضغطا كبيرا جراء تقليص الميزانية المخصصة لها، ويقدر أن تفقد تكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي حوالي 7% ما ينفقه الاتحاد على قطاع الخدمات الصحية، ومن ناحية أخرى ستؤثر بخسارة الاتحاد الأوروبي لـ: 12 % من ميزانيته العامة، ويُتوقع أن تتأثر المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية كذلك، كما يتوقع تقليص النفقات التي يخصصها الاتحاد لمساعدة اللاجئين والمهاجرين.

أما فيما يخص التمويل غير المباشر في شمل التكاليف المترتبة على بريطانيا بسبب انسحابها من تشريعات الاتحاد الأوروبي مثل تشريعات قوانين العمل، القيود المالية، والسياسات الزراعية الأوروبية المشتركة، وتمويلات أخرى مثل مكافحة الاحتيال والفساد، ويبلغ مجموع هذه التمويلات نحو 9.75% من إجمالي الناتج المحلي البريطاني[16]،مما يشكل ضربة موجعة للميزانية الأوربية ما من شانه إضعاف الجانب التنافسي للاتحاد الأوربي في مواجهة الأقطاب الاقتصادية الدولية.

ثانيا : فقدان المركز المصرفي الأوربي:

لقد سادت حالة من عدم الثقة لدى مودعي الأموال العالمين بوصف بورصة لندن تمثل مركز المصرفية الأوربية و العالمية، فزيادة عن فقدان العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد، فقد شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوربية، بما فيها بورصة لندن ،حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء.

لقد تراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات في أوروبا، كما أن احتمالية انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى اريسأ وإلى فرانكفورت حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، ليس من شانه أن يعالج الموقف بما أن مودعي الأموال

من خارج أوربا ليس بالضرورة سوف ينقلون أموالهم لمصارف أوربية بل هناك احتمالية نقلها نحو دول جنوب شرق آسيا أو إلي أمريكا.

في السياق ذاته فان مسارعة وكالات التصنيف العالمية لإعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا و مجموعة من الدول الأوربية المرتبطة بها، قد يؤثر سلبا في الاقتصاد الأوروبي نتيجة قرار الانسحاب أكثر إذا عرفنا أن ّالاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول، إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44% من إجمالي صادراتها، علما أن الاتحاد الأوروبي يستفيد كثيرا من أسواق دولية هي في الأساس أسواق بريطانية، ولا يبدو أن ّثمة مصلحة لها بالتنازل عن ذلك بعد الانفصال[17].

ثالثا : تراجع الاستثمارات الأجنبية من خارج أوربا:

أما فيما يخص لاستثمار الأجنبي، فنجد أنه هناك ثلاثة أسباب على الأقل لاحتمال تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتراجع بعد انسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الاتحاد الأوروبي:

1. بفقدان بريطانيا فقد الاتحاد الأوروبي محطة تصدير مهمة للشركات متعددة الجنسيات، لأن لها علاقات اقتصادية أطلسية هامة جدا حيث تستفيد الصادرات الأوربية من نفس مزايا الصادرات البريطانية، بوصف بريطانيا محطة تصدير لها نحو الدول الأطلسي،لذا سيضطر الاتحاد الأوروبي لدفع التعاريف الجمركية لكل من بريطانيا وكذلك تلك الدول.

2 لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بين المقر الرئيسي والفروع المحلية وهذا من شأنه أن يعقد أكثر الأمور بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

3 .عدم اليقين بشأن شكل رتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيجعل بريطانيا منافسا قويا لأوروبا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أد رئيس الوزراء الياباني "**شينزوآبي** "أن الاتحاد

الأوروبي سيكون أقل جاذبية للمستثمرين اليابانيين في المستقبل، كل هذا قد يؤدي إلى أن يميل الاقتصاد الأوروبي إلى الركود لمدة معينة[18].

رابعا : شكل المبادلات التجارية مع بريطانيا مستقبلا .

يشكل الاقتصاد البريطاني حوالي 15%من اقتصاد الاتحاد الأوروبي حاليا، وتبلغ الصادرات البريطانية حوالي 20% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الخارج دون احتساب الصادرات البينية معدول الاتحاد نفسها، بينما تشكل دول الاتحاد سوقا لحوالي 50% من الصادرات البريطانية.

من المعروف أنه لا توجد تعريفة جمركية على حركة مرور البضائع والمبيعات بين دول الاتحاد وسيؤثر خروج بريطانيا بشدة في تجارتها مع الاتحاد، في حال لم تتوصل معه إلى علاقة خاصة تمنحها ميزات تجارية معا لأخذ في الاعتبار أن انفصال بريطانيا عن الاتحاد سيستغرق في حده الأدنى عامين وفقا **للمادة 50**من معاهدة لشبونة.

في ظل عدم اتضاح الآفاق المستقبلية فيما يخص علاقة بريطانيا بالاتحاد ورغم أن هناك توقعات مطروحة بأن تتوصل بريطانيا إلى اتفاق مع الاتحاد ينظم العلاقة التجارية بينها وبينه على غرار النرويج، التي تستفيد من ميزة السوق الواحدة المشتركة دون أن تكون خاضعة لقوانين الاتحاد الأوروبي، إلا أنه من المرجح أن لا يوافق الاتحاد الأوربي على منح بريطانيا هذه الميزة بعد خروجها منه، كما أشارت تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين.

من المتوقع أن تلجأ بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتحديدا ألمانيا وفرنسا باتخاذ إجراءات حمائية ضد الصادرات البريطانية، وبالذات المنتجات الزراعية[19]، مما قد يدفع ببريطانيا باتخاذ نفس التدابير هذا من شانه أن يفقد أوربا سوقا كبيرة و شريكا اقتصاديا هاما.

المحور الخامس :التداعيات الأمنية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

إن عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تشوبها العديد من المخاطر و التداعيات سيما في المجال الأمني بالنظر لأهمية وثقل وزنها على المستوى الأوروبي الإقليمي و حتى الدولي، مما يقودنا للتطرق لأهم هذه التداعيات :

1. نظرا للقوة العسكرية التي تتمتع بها بريطانيا بوصفها القوة الأكثر تأثيرا في أوروبا[20]، فإن فقدان شريك أساسي له وزن كبير على المستويين الإقليمي والدولي بإمكانه أن يجعل قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المشتركة أو في سياسة الدفاع المشترك أكثر قوة وأكثر فعالية، إذا فانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و بالرغم من أنها لم تكن دائما على قدم مساواة مع القرارات الأوروبية الخارجية المشتركة، قد يضعف المواقف الاوروبية على الأقل من الناحية المعنوية.

لذا و برغم كل ما يقال على عدم التوافق البريطاني الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المشتركة، حتى أنها أتهمت غالبا أنّها هي من حالت دون قيامها بشكل فعال،فإنّ الواقع أثبت أكثر من مرة مساندة بريطانيا لعديد قرارات الاتحاد الاوروبي مثل: التدخل الفرنسي في مالي، الملف النووي الإيراني، فإذا نظرنا من هذه الناحية فقد شكّل انسحاب بريطانيا من الاتحاد ضربة جديدة قد تعطّلا لمسعى الرامي لتوحيد سياسته الخارجية .

2. يمكن لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ان يحرّرها من بقايا القيود التي كان يفرضها عليها الاتحاد في مجال سياسته الخارجية سيما في إطار علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا يجعل بريطانيا أكثر قدرة على المناورة الخارجية وأكثر قدرة على التماهي في مواقفها مع المواقف الأمريكيةتجاه القضايا الدولية.

لذا يرى العديد من المتابعين للشأن الأوروبيأنّ هذا الانسحاب سيزيد من استقلالية وقوة القرار البريطاني تجاه القضايا الإقليمية والدولية، ممّا قد يؤدي على المدى البعيد لإعادة بعث الصراعات القديمة داخل أوروبا، خصوصا بين أوروبا القديمة على حد تعبير " **دونالد رامسفيلد.**" وزير الدفاع الأمريكي السابق التي تتزعمها فرنسا رائدة الفكر الاستقلالي الاوروبي، وأوروبا الجديدة التي تقودها بريطانيا، هاته الأخيرة التي تأمل في استمرار التحالفات الأطلسية وجعلها أكثر صلابة، ممّا يوحي بإمكانية حدوث شقاقات داخل البيت الأوروبي بين مؤيدي التوجه الأوروبيان ومؤيدي التوجه الأطلسي، والذي كان أصلا واضحا حتى قبل قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما قد يدفع ألمانيا بالتقارب أكثر من روسيا في إطار المحور **الروسي– الألماني** الذي يخشى منه في مقابل المحور **البريطاني –. الأمريكي .**

في سياق مختلف إن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخّل بتوازنه بشكل اكبر ممّا هو عليه الآن، حيث أنه معلوم ان كل من فرنسا وألمانيا تسيطران على القرار الأوروبي، وكانت بريطانيا القوة الوحيدة داخل الاتحاد التي بمقدورها الحفاظ على التوازن الداخلي، وبالتالي فإنّ انسحابها يعطي أسبقية اكثر لكل من ألمانيا وفرنسا في تحديد الشكل السياسي والأمني لأوروبا تماشيا مع مصالحهما القومية، بما قد يدفع ببعض الدول الأوروبية ذات الحكومات الهشة لإعادة النظر في قضية عضويتها في الاتحاد الأوروبي حيث سيدفعها ذلك للتراجع عن الكثير من الاتفاقيات المشتركة علما أن جزء مهم من هذه الدول يخضع للنفوذ البريطاني، هذا كله سيساهم بشكل سلبي على استقرار و استمرار الاتحاد الأوروبي .

3. إنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جاء في خضم تصاعد التيارات القومية و الأحزاب اليمينية في عدد كبير من الدول الأوروبية، لاسيما الشرقية منها حيث معروف عن هذا التيارات والأحزاب التي تمثلها رفضها القاطع لكل مسار اندماجي الذي يلغي دور الدولة القومية لصالح كيان إقليمي فوق قومي [21].

إنّ التيار القومي في أوروبا شكل احد أهم العوائق المجتمعية التي حالت دون تبني العديد من الإصلاحات في المؤسسات الأوروبية المشتركة ،سيما المتعلقة بقضايا الهجرة و اللاجئين حيث معروف عن الأحزاب اليمينية في أوروبا تغذيتها للفكر العنصري الذي شجع تنامي الشعور بالكراهية تجاه كل ما هو أجنبي، وهذا ما يفسّر تنامي ظاهرة الاعتداءات على الأجانب في أوربا خصوصا الأفارقة منهم والمغاربة.

4. قد يترك انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فراغا أمنيا واضحا على المستوى العسكري والمخابراتي بوجه الخصوص، حيث أنّه معروف عن بريطانيا امتلاكها لجهاز مخابراتي الأكثر فعالية في أوروبا الذي ساهم أكثر من مرة بفضل معلوماته الدقيقة من إحباط العديد من العمليات الإرهابية على الأراضي الأوروبية، لذلك فإن حدوث خلل على مستوى تبادل المعلومات في مجال المخابرات أو الشرطة ،قد يعزّز فرضية زيادة العمليات الإرهابية خصوصا و أنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يجعلها أكثر استقلالية في مجال عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة.

5. إنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يعيد صياغة الجغرافيا السياسية للقارة الأوروبية، حيث مثلت بريطانيا الجسر الأطلسي الرابط بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن خروج بريطانيا من الاتحاد سيعمق علاقة التعاون في الأمن والاقتصاد بشكل أكبر بينها و بين الولايات المتحدة في مقابل تراجع العلاقات البريطانية الأوروبية، مما يمهد إعادة بعث السياسة التدخلية للولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار الاوروبي جرّاء الفراغ الأمني الذي قد يتركه خروج بريطانيا من الاتحاد[22].

6. يمكن لانسحاب بريطانيا أن يغذي الرغبات الانفصالية لعديد من الدول الأوروبية الاخرى الطامحة لذلك على غرار اليونان، كما انّه يشكل تحد داخلي حيث هناك تداعيات داخلية يطرحها كذلك هذا الانسحاب أهمها رغبة كل من اسكتلندا و ايرلندا الشمالية في الاستقلال عن بريطانيا من أجل الاستمرار في الاتحاد الأوروبي.

الخاتمة:

تمثل الحلم الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي في خلق قطب عالمي له نفوذ وتأثير على مستوى السياسة الدولية، لذلك تضافرت مجموعة من الأسباب لتشكل المناخ المناسب لتحول مجموعة من الدول المتناحرة والمتصارعة إلى قطب اقتصادي له وزنه على الصعيدين الإقليمي والعالمي، غير أنّ الأوروبيين لم يكونوا بالحماس ذاته تجاه تبني هوية أوروبية مشتركة تنصهر فيها الإرادات الوطنية ضمن كيان سياسي فوق قومي موحد، ففي حين دفعت كل من ألمانيا و فرنسا نحو تبني مشروع اندماجي في إطار ما يسمى توحيد السياسة العليا وفق المنظور الوظيفي فإن بريطانيا رفضت كل أشكال الاندماج السياسي والأمني مما جعل التوافق حول المسائل ذات الطابع السيادي أمرا صعبا جدا.

اعتبرت بريطانيا الحديث عن مشروع أمني أوروبي مستقل عن الحلف الاطلسي ضربا من المستحيل، لذا سعت بكل قوتها في تعطيل تبني أيّة سياسة أمنية مستقلة عن الإرادة الأمريكية، واستكمالا لمجهوداتها الرامية لتعطيل الاتحاد جاء انسحابها من الاتحاد استجابة لتلك الطموحات.

الهوامش:

[1]خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، على الرابط: http://drkhalilhussen.blogspot.com./2009/01

[2]عبد المنعم النشاط، **الاطار النظري لمفهوم الأمن القومي، الأمن العربي ابعاده ومستوياته**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص. 22.

[3]عبد النور بن عنتر، **البعدالمتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوروبا والحلفالأطلسي**، (الجزائر: المكتبةالعصريةللطباعةوالنشر، 2005)، ص.21.

[4]Barry Buzan and Ole Waever, **Region and Powers: The structure of internationalsecurity** , (Cambridge press,2003),p.4

[5] فهمي أماني محمود، "الوحدة الأوربية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة"، **السياسة الدولية**، (ع.116، أفريل 1994)، ص. 123

[6] جون بيندروصايمونأشرود، **الإتحاد الأوربي: مقدمة قصيرة جدا**، تر: خالد علي، (القاهرة: هنداوي للنشر، 2015)، ص.27.

[7] هيبة غربي، **تداعيات الإنسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوربي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص ص.110-111.

[8]مالكعوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وآفاق التكامل الأوربي الجديد"،**السياسة الدولية**،(ع.142،أكتوبر ، 2000)، ص.90.

[9]عبدالنور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

[10]Max galou,**l'Europe contre l'Europe paris** Edition du rock et Paul Bertrand éditeur 1966 P 69.

[11] صفاء النعيمي، "**أسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي**، على الرابط: https://www.cnbcarabia.com/news/view/19590/9بتاريخ: 2018/05/08.

[12]Daniel Colard**Les Relation International De 1945 A Nos Jours** Paris Edition Dalloz-Sirey , 1999, P. 76 .

[13] أنظر: Chris Patten, the last British governor of Hong Kong and a former EU commissionerrexternal affairs, is Chancellor of the University of Oxford.

[14] صفاء النعيمي، **مرجع سابق الذكر**.

[15]مجدي عيسى، **خروجبريطانيا من الاتحاد الأوروبي واثره على كل من بريطانيا وألمانيا اقتصادياً و سياسيا**، دراسة مقدمة في جامعة اليرموك، 2017

[16]"**التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي**"، تقرير صادر عن مركز الإمارات للسياسات، (أبو ظبي: جوان 2016).

[17] "**خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي : التداعيات وشكل العلاقات المستقبلية**"، تقرير صادر عن وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، (الدوحة: جويلية 2016).

[18] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، **المستقبل العربي**، (ع.461، جويلية 2017)، ص. 48–49.

[19]التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، **مرجع سابق الذكر**.

[20]خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي : التداعيات وشكل العلاقات المستقبلية"، **مرجع سابق الذكر**، ص.122.

[21] هيبة غربي، **مرجع سابق الذكر**.

[22] يمان مصطفى محمد و محمد قادر كارزان، " خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و تأثيره على العلاقات البريطانية الأمريكية"، **المجلة السياسية الدولية** ،ص. 1072، (ن.س.ن).

تاريخ الاستقبال: 2018/05/15
تاريخ القبول: 2018/05/22
تاريخ النشر : 2018/06/13